الأمم المتحدة

A/57/444

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

بنود جدول الأعمال ٢١ (أ) و (ج)، و ٣٦، و ٤١ (أ)، و ٤٢، و ٤٣، و ٤٤، و ٥٢، و ٧٩، و ٨٤، و ٨٦ (أ) و (د)، و ٨٧ (أ) و (و)، و ٨٨، و ٨٩، و ٩١، و ٩٢، و ٩٣، و ٩٤، و ٩٦، و ١٠٧ (ب)، و ١١١، و ١١٢، و ١١٤، و ١١٦، و ١١٧، و ١٢٦

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ؛ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

الحالة في الشرق الأوسط

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات: الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات

متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

المسائل المتصلة بالإعلام

171002 171002 02-62538 (A)
0262538

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛ الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة
البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية
العولمة والاعتماد المتبادل
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري: التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

خطة المؤتمرات
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة الإعلان الوزاري المعتمد بمناسبة انعقاد الاجتماع السادس والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧، سيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ٢١ (أ) و (ج)، و ٣٦، و ٤١ (أ)، و ٤٢، و ٤٣، و ٤٤، و ٥٢، و ٧٩، و ٨٤، و ٨٦ (أ) و (د)، و ٨٧ (أ) و (و)، و ٨٨، و ٨٩، و ٩١، و ٩٢، و ٩٣، و ٩٤، و ٩٦، و ١٠٧ (ب)، و ١١١، و ١١٢، و ١١٤، ١١٦، ١١٧، و ١٢٦.

(توقيع) ميلوس **ألكالاي**
السفير
الممثل الدائم لفنزويلا
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

إعلان وزاري

نحن، وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، إذ نسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبالاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي، وقد اجتمعنا في إطار الاجتماع السنوي السادس والعشرين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اعتمدنا الإعلان التالي:

١ - نرحب بقبول جمهورية بالاو عضوا كامل العضوية في مجموعة الـ ٧٧.

٢ - نتعهد بالعمل على تحقيق غايات وأهداف مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونؤكد في هذا الصدد الأهمية التاريخية لقمة الجنوب التي عقدت في هافانا، كوبا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ونتعهد بمواصلة حشد القوة الجماعية للبلدان النامية والتضامن فيما بينها من خلال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتحسين القدرة التفاوضية للمجموعة وفعاليتها المؤسسية في مختلف المحافل الدولية تحقيقا لأهداف من بينها تعزيز الحوار الفعال بين الشمال والجنوب.

٣ - نؤكد مجددا التزامنا بإعلان الألفية ونهيب بالمجتمع الدولي أن ينفذ على الوجه الكامل وبسرعة الأحكام الواردة فيه فضلا عن الأحكام المحددة في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وفي عمليات الاستعراض الخاصة بكل منها، ولا سيما الأحكام المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر. ونؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية للوفاء بالالتزامات وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الدوحة الوزاري، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وإعلان جوهانسبرغ المتعلقين بالتنمية المستدامة، وذلك للقضاء على الفقر وسد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والنهوض بالتنمية المستدامة وتشجيع إيجاد عولمة تستوعب الجميع وتتميز بالإنصاف.

أولا - الحالة الاقتصادية العالمية

٤ - نعتقد أن العولمة والثورة التي حدثت في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تُوجِدان فرصا وتحديات أمام البلدان النامية. وفي حين أن بإمكان العولمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تحفزا النمو الاقتصادي، وأن تؤديا، إذا أُديرتا على النحو المناسب،

إلى رفع مستويات معيشة السكان وتحسين الرفاه الاجتماعي، إلا أننا نلاحظ مع القلق الشديد أن المشاكل الاقتصادية التي تؤثر على معظم بلداننا تشكل تهديدا رئيسيا لاستقرارنا ونمونا مستقبلا. فالأزمة المالية والاقتصادية التي نشهدها حاليا هي أزمة عالمية في أسبابها وآثارها. والاقتصادات النامية هي الأشد تضررا بآثارها السلبية. ويدل ذلك على الحاجة إلى تحسين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية بطريقة ديمقراطية وشفافة مما يضمن مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية.

٥ - ندرك تماما أن فوائد العولمة وتكاليفها غير موزعة توزيعا عادلا، إذ تصادف البلدان النامية صعوبات خاصة في مواجهة التحديات، مثل القضاء على الفقر، ونقص الموارد المالية والتكنولوجيا، وفجوة التكنولوجيا الرقمية، والأزمة المالية، والإقصاء، وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها.

٦ - نلاحظ مع بالغ القلق أن البيئة الاقتصادية الدولية لا تزال غير مواتية للعالم النامي. كما نلاحظ مع القلق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واستمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي وما يكتنفه من عدم التيقن وما يخلفه هذا التباطؤ من آثار على بلدان الجنوب. ولهذا فإننا ندعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي منصف وإلى اتخاذ تدابير لضمان مشاركة البلدان النامية في العولمة واستفادتها منها، وبخاصة عن طريق مشاركتها الكاملة والفعالة في عملية اتخاذ القرار الرامية إلى حل المشاكل الاقتصادية العالمية. ونهيب كذلك بالبلدان الصناعية الرئيسية أن تنتهج سياسات وتدابير جيدة التوقيت ومناسبة على صعيد الاقتصاد الكلي لزيادة النمو الاقتصادي وضمان المزيد من الاستقرار العالمي. كما ندعو إلى تجديد الإرادة السياسية وروح الشراكة الدولية في مجال التنمية وإلى إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية واتخاذ تدابير فعالة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتعزيز نظمها الديمقراطية مع التأكيد مجددا - في الوقت نفسه - على الأدوار الرئيسية للحكومات الوطنية في عملية التنمية لكل بلد.

٧ - نشدد على أن هناك حاجة إلى تعزيز تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية، إذ سيحفز ذلك النمو الاقتصادي المطرد. ولهذا الغرض، نحث المجتمع الدولي على إيجاد آلية تمويل دولي متعددة الأطراف مخصصة لتطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية.

ثانيا - دور الأمم المتحدة

٨ - نؤكد مجددا التزامنا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فضلا عن التزامنا بتعزيز النهج المتعدد الأطراف. ونكرر تأكيد أهمية الأمم المتحدة باعتبارها المحفل

المركزي للحوار والمفاوضات وتقرير السياسات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي. وندعو إلى زيادة تقوية منظومة الأمم المتحدة لتسهم بفعالية في تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية للبلدان النامية.

٩ - نشدد على وجوب أن تضطلع الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الأكثر اتصافا بالطابع العالمي، بدور رئيسي في تقرير السياسات الاقتصادية الدولية ومعالجة المسائل الاقتصادية والإنمائية العالمية. ونؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية. كما نشدد على وجوب أن تراعي المؤسسات التجارية والنقدية والمالية الرئيسية إطار السياسات الذي اعتمدته الأمم المتحدة وأن تكفل اتساق سياساتها مع الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. ونشدد على ضرورة إصلاح المؤسسات التجارية والنقدية والمالية لجعلها أكثر تجاوبا مع احتياجات وشواغل البلدان النامية.

١٠ - نعلن عزمنا وتصميمنا الأكيدين على تقوية دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن والتنمية. وينبغي في هذا الصدد إعطاء أولوية قصوى للحق في التنمية الذي هو من أبسط حقوق الإنسان.

ثالثا - متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة

١١ - نؤكد الأهمية الحاسمة لمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ لضمان تنفيذ الالتزامات والتوصيات والتدابير المتفق عليها في تلك المؤتمرات في أقرب وقت ممكن. ونلاحظ الإنجازات الهامة التي حققتها البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها. إلا أننا نعرب عن القلق لأن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ التزاماتها بالكامل يعوقها عدم توفير موارد مالية جديدة وإضافية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

١٢ - نرحب بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وندعو إلى تطبيق هذه النتائج بسرعة وبشكل متوازن. ونرحب بتأكيد المجتمع الدولي من جديد، عبر خطة جوهانسبرغ التنفيذية وإعلان التنمية المستدامة، على أهمية التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بصفتها دعائم للتنمية المستدامة مترابطة فيما بينها ومتداعمة. ونؤكد على أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج وحماية أسس الموارد الطبيعية أمور ما تزال تشكل الاحتياجات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد على أن تنفيذ التنمية المستدامة على النحو الذي تصوره جدول أعمال القرن ٢١ وحددته نتائج مؤتمر القمة سيتطلب تعزيز آليات المؤسسات، وتحسين التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

والتزام المجتمع الدولي سياسيا التزاما قاطعا. وبالتالي نحث البلدان المتقدمة والجماعات الكبرى المعنية على الوفاء بالتزامها بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة تنفيذا كاملا وبتحقيق الأهداف والغايات التي حددها المؤتمر.

١٣ - ومع الترحيب بارتياح كبير بقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إنشاء صندوق التضامن العالمي للمساهمة في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البلدان النامية، نحث الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين على أن تضع اللمسات الأخيرة على طرائق تشغيل هذا الصندوق مراعية في ذلك دور الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تعبئة الموارد لتمويل برامج الصندوق وأنشطته.

١٤ - نؤكد الحاجة إلى التنفيذ الكامل لنتائج ''مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات من بعد'' الذي عقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وفي إطار الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر.

١٥ - نقر بما للدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات خاصة في سياق التنمية المستدامة. وبالتالي، نؤيد القرار القاضي بإجراء استعراض كامل وشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٠٠٤ وفقا لخطة جوهانسبرغ التنفيذية.

١٦ - نؤكد من جديد ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ومعالجة مشاكلها. وفي هذا السياق، نرحب بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٥٦ القاضي بعقد اجتماع وزاري دولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر في ٢٠٠٣ ونؤيد بالكامل إعداد هذا الاجتماع وتنظيمه بشكل فعال.

١٧ - نرحب بنتائج مؤتمر القمة العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دوربان، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وندعو إلى تحقيق أهدافه. ونثني على المجتمع الدولي لإقراره بأن الرق وتجارة الرقيق، والاستعمار، والاحتلال الأجنبي، والإبادة الجماعية وسائر أشكال الاستعباد ظواهر تتجلى في الفقر، والتخلف، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي وتفشي الفوارق الاقتصادية. ونؤكد من جديد على أن جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب والاحتلال الأجنبي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. ونثني أيضا على المؤتمر لاتفاقه على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

بوصفها إطاراً يمكن فيه اتخاذ تدابير علاجية لجبر ما خلفته هذه الممارسات، من جملة أمور أخرى، ولدعوته إلى وضع برامج شبيهة لأحفاد الرقيق في الشتات الأفريقي. وفي هذا الصدد، نعرب عن التزامنا بالتعجيل بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي لمناهضة العنصرية. ونؤكد أيضا الحاجة إلى إحداث مقاييس دولية تكميلية لتعزيز وتطوير الصكوك الدولية المناهضة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب.

١٨ - نرحب بإنشاء الجمعية العامة لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونناشد المجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا وإعلان بروكسل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

رابعا - وسائل التنفيذ: دور البلدان المتقدمة

١٩ - نلاحظ أن البلدان النامية ما تزال تبذل جهودا مضنية لتعبئة الموارد الداخلية من أجل التنمية. غير أننا نؤكد أن هذه الجهود ينبغي تكملتها بموارد خارجية، تُقدم دون أي شروط، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لهذه البلدان بشكل فعال. ونعرب عن قلقنا إزاء تدهور التعاون في مجال التنمية ونؤكد على ضرورة إعادة تنشيط هذا التعاون من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة للبلدان النامية في سياق العولمة وتحرير التجارة. وفي هذا السياق، نلاحظ الروابط الوثيقة القائمة بين ازدهار البلدان النامية والمتقدمة والدور المحتمل أن تقوم به البلدان النامية بصفتها قاطرات للنمو. ونحث البلدان المتقدمة على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية وتيسير تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية بقدر أكبر على النحو الملتزم به في نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الإمكانية. ونحث أيضا على تنفيذ الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري بشأن المقترح القاضي باستخدام مخصصات حق السحب الخاص لأغراض إنمائية.

٢٠ - نلاحظ بقلق استمرار التدهور الكبير للمساعدة الإنمائية الرسمية، حيث بلغت أقل من ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، مما يمثل أقل من ثلث الهدف الذي حددته الأمم المتحدة في نسبة ٠,٧. ونؤكد من جديد كذلك الحاجة إلى زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر كبير وفي هذا الصدد، نحث بشدة على الامتثال لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا وللالتزامات بتعبئة موارد جديدة وإضافية. وبوجه خاص، نحث البلدان المتقدمة على بذل جهود ملموسة لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ من ناتجها

القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية على النحو الذي أكده من جديد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وعلى التنفيذ الفعال لالتزامها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية إزاء أقل البلدان نموا على النحو الوارد في الفقرة ٨٣ من برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. ونحث كذلك البلدان المتقدمة على أن تفي بالالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي أُعلن عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأُكدت من جديد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ التنفيذية.

٢١ - نعرب عن أسفنا لكون أزمة الديون ما تزال تشكل أحد القيود الرئيسية التي تعوق تقدم البلدان النامية، بما فيها البلدان متوسطة الدخل، رغم تعدد المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي على مدى العقد الماضي. ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي، لاسيما البلدان المانحة المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية باعتماد حل فعال، شامل وعادل وذي توجه إنمائي قطعي ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية، بما في ذلك إلغاء الديون وزيادة التدفقات المالية التساهلية لجميع البلدان النامية، بالإضافة إلى تحويل الديون لتمويل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي تم التوصل إليه في مونتيري فيما يتعلق بتحديد القدرة على تحمل الدين مستقبلا ليشمل أيضا النظر في قدرة البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

خامسا - التجارة والتنمية

٢٢ - تعد التجارة من أهم المصادر لتعزيز التنمية. ومن الأمور التي يمكن أن تحفز بقدر كبير التنمية في جميع أنحاء العالم إقامة نظام تجاري يتسم بتعدد الأطراف، والإنصاف، وعدم التمييز، والانفتاح، والاستناد إلى القانون، والشمولية، بالإضافة إلى تحرير التجارة بشكل هادف. وبالتالي، من الضروري جعل احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صلب جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وتيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية بشروط عادلة ومعقولة، مع مراعاة خصوصيات كل بلد. ونشدد على أهمية دخول الصادرات إلى الأسواق بشكل محسن وقابل للتنبؤ بما يراعي مصالح البلدان النامية، من خلال خفض التعريفات الجمركية، وإزالة التعريفات الجمركية القصوى والحد من تصاعدها والقضاء على السياسات التي تحرف أهداف التجارة، والممارسات الحمائية، والعقبات غير المتعلقة بالتعريفة الجمركية ودعم قطاع الزراعة. ونعرب عن قلقنا أيضا إزاء الأثر الكبير التي تخلفه تدابير مكافحة الإغراق ونؤكد على أن هذه التدابير لا ينبغي اتخاذها لأغراض حمائية.

٢٣ - ندعو إلى تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا وبأمانة ونؤكد على ضرورة الإسراع بمعالجة قضايا التنفيذ والمسائل التي تشكل مصدر قلق للبلدان النامية. وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات والقرارات الحالية لمنظمة التجارة العالمية، نؤكد على ضرورة التصدي بشكل خاص للصعوبات والقيود المتعلقة بالموارد التي تواجهها البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات والقرارات. وندعو كذلك إلى تعزيز الأحكام الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية لجعلها محددة وفعالة وعملية أكثر. وندعو أيضا إلى استعراض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والاتفاقات المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة انطلاقا من بعد إنمائي بهدف التخفيف من أي آثار سلبية لهذه الاتفاقات على تقدم البلدان النامية.

٢٤ - نؤكد مرة أخرى كذلك الدور الهام الذي يتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية القيام به في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي في مجالات تحظى باهتمام خاص مثل الاستثمار، وتطوير المقاولات والتكنولوجيا المتعلقة بها، والتجارة، بالبضائع والخدمات، والهياكل الأساسية المتعلقة بالسلع والخدمات لضمان فعالية التنمية والتجارة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز مؤتمر التجارة والتنمية وزيادة قدرته على مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك من خلال تقديم موارد جديدة وإضافية، وفي تنفيذ برنامج عمل الدوحة.

سادسا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٥ - نؤكد أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وندعو جميع البلدان النامية إلى المشاركة بفعالية في أعمال المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. ونشدد على ضرورة ضمان التمويل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس شفاف ومضمون ومستمر، بما يتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية بما في ذلك من خلال تخصيص جزء من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعهد بها في مونتيري لتمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء قيام جهة مانحة كبرى بتعليق مساهمتها في الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونؤكد من جديد أن إصلاحات الأمم المتحدة، والقرارات التي اتخذتها الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، يجب أن تحافظ على الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وهي العالمية، والحياد، والنزاهة، وتعددية الأطراف، والتطوع والمنح، والاستجابة لاحتياجات البلدان النامية بصورة مرنة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دور الحكومات الوطنية في تحديد الأولويات في بلدانها بالإضافة إلى تحديد دورها التنسيقي المركزي. وإذ

نلاحظ الجهود التي تبذلها الصناديق والبرامج من أجل تدبير موارد زائدة من جماعة المانحين، نشدد على أن هذه الموارد لا يمكنها إلا أن تكمل الدور المركزي للموارد الأساسية التي تقدمها البلدان المانحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعبئة هذه الموارد وفقا للأولويات المتفق عليها ولا ينبغي أن تخضع، بأي حال من الأحوال، لشروط مسبقة تحرف الولايات التي حددتها الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، نناشد الوكالات، والصناديق والبرامج أن تتخذ خطوات فعالة للاستفادة بالكامل من نموذج التعاون بين بلدان الجنوب في إطار برامج مساعدتها. ونحثها أيضا على زيادة شراء البضائع والخدمات من البلدان النامية.

سابعا – الحالة في فلسطين والشرق الأوسط

٢٦ – لا نزال قلقين للغاية بشأن الحالة المأساوية والخطيرة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، مما أدى إلى تدهور خطير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وأثر سلبيا على الاستقرار والتنمية في المنطقة ككل. وندعو إلى الوقف الفوري الكامل لأنشطة الاستيطان وإنهائها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، وإنهاء احتلال إسرائيل للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية وحصارها لها مؤخرا، انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وإنهاء جميع أشكال العقاب الذي ينال الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وندعو أيضا إلى الانسحاب الإسرائيلي الفوري من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. ونؤكد من جديد دعمنا للشعب الفلسطيني في جهوده من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إقامة دولة مستقلة على ترابه الوطني، بما في ذلك القدس. وندعو أيضا إلى إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٢٧ – نؤكد من جديد دعمنا لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، والرامية إلى تحقيق سلام شامل عادل دائم في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة السلام التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

ثامنا – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٨ – نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١ ونؤيد بالكامل هذه الشراكة التي تشكل مبادرة إنمائية جامعة ومتكاملة لإنعاش أفريقيا اقتصاديا واجتماعيا.

٢٩ – نشدد على الضرورة الملحة لمتابعة إعلانات الدعم الصادرة عن الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الثماني، من أجل مساعدة أفريقيا على تنفيذ الشراكة الجديدة.

٣٠ – نرحب باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

تاسعا – التعاون بين بلدان الجنوب

٣١ – نقر بتزايد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب وجدواه في ظل المناخ الاقتصادي السائد حاليا. وعليه، نؤكد من جديد على دعمنا لهذا التعاون بوصفه على حد سواء استراتيجية نتبعها دعما منا للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية ووسيلة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الناشئ.

٣٢ – ندعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي إلى تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية بوصفها الجهة التي تتولى في الأمم المتحدة تنسيق التعاون بين البلدان النامية، وذلك عبر الحفاظ على هويتها المستقلة وتوفير الموارد الكافية لكفالة قيامها بتنفيذ قرارات مؤتمر قمة الجنوب تنفيذا تاما في مجال اختصاصها وتمكينها من الاضطلاع بولايتها ومسؤولياتها ذات الصلة.

٣٣ – نعيد التأكيد على التزامنا الشديد بالتنفيذ التام للنتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقد في هافانا، كوبا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. أما في ما يخص حالة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الجنوب، فإننا نؤكد من جديد على التزامنا الراسخ بالإسراع في عملية تنفيذ هذه النتائج في مجال اختصاص كل فرع من الفروع. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في عملية التنفيذ على الرغم من الافتقار إلى الموارد وندعو الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء للصندوق الخاص الذي أُنشئ وفقا لأحكام برنامج عمل هافانا بغية تيسير عملية التنفيذ.

٣٤ - ونؤكد من جديد على أهمية تنفيذ برنامج عمل هافانا ومتابعة مؤتمر قمة الجنوب وفي هذا السياق نؤكد من جديد على أن الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أُنشئ أثناء الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للمؤتمر ينبغي أن يمضي في العمل كآلية لاستعراض العملية برمتها ورصدها بانتظام. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على ضرورة تنشيط عمل هذا الفريق فعليا وسريعا.

٣٥ - نؤكد من جديد على التزامنا الراسخ بالمضي في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، مع أخذ المقترحات الواردة في برنامج عمل هافانا في الاعتبار. وعلى النحو الذي شدد عليه مؤتمر قمة الجنوب، يزداد هذا التعاون أهمية بوصفه على حد سواء استراتيجية لدعم التنمية ووسيلة لكفالة مشاركة البلدان النامية الفعلية في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ. ونعتقد أن ثمة حاجة لتوحيد الجهود المبذولة، لا سيما في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل عدة من بينها تنفيذ خطة جوهانسبرغ التنفيذية. وينبغي أن تدرج هذه الأولويات في برنامج التعاون بين البلدان النامية لتحسين مستوى فهمها للمسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية العالمية المعقدة ووضع استراتيجيات مشتركة. ونحن على يقين أكيد بأن الدورة الحادية عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية التي ستعقد في كاراكاس عام ٢٠٠٣، ستشكل حدثا هاما وفرصة ممتازة لتحديد هذه المجالات ذات الأولوية ليشملها التعاون بين بلدان الجنوب وإعادة تأكيد تضامن البلدان النامية ورغبتها في العمل جنبا إلى جنب وقدرتها على ذلك.

٣٦ - نؤكد أهمية تزويد البلدان النامية بإمكانيات الحصول على الموارد العلمية والتكنولوجيا في سبيل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. وعليه، نشدد على ضرورة أن تشارك البلدان النامية في التطور الذي تشهده العلوم والتكنولوجيا والإفادة منها والمساهمة فيها، في عدة مجالات من بينها مجال التكنولوجيا السليمة بيئيا والتكنولوجيا الجديدة والجاري تطويرها، بما فيها التكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا توفير مياه الشرب النظيفة، وفي هذا السياق، نرحب بالعرض السخي الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة لاستضافة المؤتمر الرفيع المستوى لبلدان الجنوب المعني بالعلم والتكنولوجيا في دبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وذلك وفقا لبرنامج عمل هافانا، وندعو البلدان النامية إلى المشاركة بنشاط في هذا المؤتمر لوضع برنامج عمل لبلدان الجنوب في سبيل تشجيع العلم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب.

٣٧ - نشدد على الأهمية الحيوية التي يتسم بها النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لتعزيز التعاون والتجارة بين بلدان الجنوب في هذا السياق.

ونشير إلى قرار مؤتمر القمة في هافانا الداعي إلى النظر في مواصلة تعزيز النظام العالمي للأفضليات التجارية وتوسيع نطاقه لزيادة فعاليته، إلى جانب استعراض تطبيق هذا النظام في البلدان النامية وأدائه وأثره. ونطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة مواصلة تقديم الدعم للعمليات التي تنفَّذ بموجب اتفاقات النظام العالمي للأفضليات التجارية.

٣٨ - نوافق على البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية التابع لمجموعة الـ ٧٧ (G-77/AM(XIV)/2002/4). ونعرب عن قلقنا إزاء الوضع المالي الهش الذي يعاني منه حساب التعاون التقني بين البلدان النامية، ذلك أن عدد البلدان التي دفعت مساهماتها كاملة منذ مؤتمر القمة في هافانا لم يتجاوز ٢٦ بلدا. وفي هذا السياق، نناشد جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أن تتبرع بسخاء لحساب التعاون التقني بين بلدان الجنوب على نحو ما قرره مؤتمر قمة الجنوب، وذلك لدعم تنفيذ برنامج العمل السنوي لمجموعة الـ ٧٧ وكفالة تواصل العمل في مكتب الرئيس بطريقة سلسة.

٣٩ - نوافق على تقرير الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء المعنية بصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني (G-77/AM(XIV)/2002/2)، الذي قُدم وفقا للمبادئ التوجيهية التي وُضعت لاستخدام الصندوق الاستئماني. ونشير بارتياح إلى التقدم الذي أحرزه حتى الآن هذا الصندوق في دعمه مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب، وندعو جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ومنظومة الأمم المتحدة لدعم زيادة موارد الصندوق الاستئماني. ونحن نشيد برئيس لجنة الخبراء لمواصلته التزامه بتنفيذ أنشطة الصندوق وقيادته إياها.

عاشرا - المسائل والمستجدات الرئيسية الأخرى

٤٠ - نرحب بالمقترح الداعي إلى إنشاء صندوق دولي للشؤون الإنسانية، مع مراعاة الآراء التي أُعرب عنها بشأن المسألة أثناء المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤١ - نشير إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكل أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها البلدان النامية. ونعتقد أن مواجهة هذا الوباء ينبغي أن تستند إلى نهج متكامل في سياسات الوقاية والعلاج. ونحث المجتمع الدولي على المساهمة بموارد جديدة وإضافية إلى المبادرات التي تقدم في مجال الصحة، والتي تشمل الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. كما ينبغي أن تبذل جهود لتوفير إمكانيات الحصول على الأدوية بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية، بما فيها مضادات الفيروسات الارتجاعية، وفقا لإعلان الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية.

الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، الذي اعتُمد في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة.

٤٢ - نرفض رفضا باتا فرض القوانين والنظم التي تترتب عليها آثار خارجية، وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك فرض العقوبات الأحادية الجانب على البلدان النامية، ونؤكد من جديد على الضرورة الملحة لرفعها فورا. ونشدد على أن هذه العقوبات لا تؤدي إلى تقويض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحسب، بل تؤدي أيضا إلى التهديد الخطير لحرية التجارة والاستثمار. وعليه، نطلب من المجتمع الدولي ألا يعترف بهذه العقوبات وألا يطبقها.

٤٣ - نعرب عن بالغ قلقنا إزاء ما تخلفه العقوبات من آثار على السكان المدنيين والقدرات الإنمائية في البلدان المستهدفة؛ وعليه، فإننا نحث المجتمع الدولي على استنفاد جميع الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى العقوبات التي لا ينبغي التفكير فيها إلا كمخرج أخير. ولو اقتضى الأمر فرض العقوبات، فإنه يجب ألا تفرض إلا بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة شريطة أن تكون أهدافها واضحة ويكون إطارها الزمني محددا وأن تتضمن أحكاما تنص على مراجعتها بانتظام وعلى شروط رفعها وعلى ألا تستخدم البتة كشكل من العقاب أو بغرض الثأر.

٤٤ - نطلب من المجتمع الدولي تخفيف الآثار الضارة التي تخلفها العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على أطراف ثالثة إلى حدها الأدنى. ونشدد في هذا الصدد على مسؤولية البلدان التي تفرض عليها عقوبات في تنفيذ أحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا.

٤٥ - ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات اللازمة إلى عمليات إزلة الألغام الأرضية، وإعادة تأهيل ضحاياها وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان التي تعاني من أضرار هذه الألغام. ونعرب عن قلقنا إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية وبخاصة الألغام الأرضية التي تتسبب بأضرار بشرية ومادية وتعوق تنفيذ الخطط الإنمائية في بعض البلدان النامية. ونطالب الدول التي كانت وراء زرع الألغام خارج أراضيها بتحمل مسؤوليتها، والتعاون مع البلدان التي تعاني من أضرارها للتخلص منها والمساهمة في تحمل نفقات إزالتها وتقديم التعويضات لقاء ما تستتبعه من خسائر ولاسترداد المناطق المتضررة منها لاستغلالها بطريقة منتجة. وفي هذا السياق، نعرب عن دعمنا للمساعدة التي تقدم لإزالة الألغام في جنوب لبنان.

حادي عشر – الوضع المالي والمسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية في الأمم المتحدة

٤٦ – نلاحظ أن ثمة تحسنا في وضع المنظمة المالي ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار وجود اشتراكات ومتأخرات هائلة لم تدفع بعد.

٤٧ – نؤكد من جديد على واجب الدول الأعضاء أن تتحمل نفقات المنظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمتطلبات التي تستدعي منها أن تدفع أنصبتها المقررة برمتها وفي وقتها وبدون قيد ولا شرط. وبينما نسلم بضرورة الإعراب عن تفهمنا المتعاطف للدول الأعضاء التي يتعذر عليها حاليا الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة لمصاعب اقتصادية حقيقية، فإننا نحث سائر الدول الأخرى، لا سيما الجهات ذات الأنصبة الكبيرة، على أن تدفع اشتراكاتها بدون قيد ولا شرط وبرمتها وفي حينها.

٤٨ – نؤكد من جديد على أن مبدأ ''القدرة على الدفع'' يشكل المعيار الأساسي في توزيع نفقات الأمم المتحدة. ونشدد على لزوم أخذ المصاعب الخاصة التي تواجهها بعض البلدان النامية في الاعتبار وعلى أن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''الأنصبة المقررة'' يجب أن تتفهم هذه المصاعب. ونحن ملتزمون التزاما تاما بتأييد طلبات هذه البلدان النامية.

٤٩ – نشجع على العمل من أجل إقامة حوار بين الحكومات بغية استكشاف تدابير تهدف إلى تحسين وضع المنظمة المالي الذي يمكن أن يترك أثرا إيجابيا. وفي هذا الصدد، نشدد على أن من غير المستصوب القيام بأي محاولة لتغيير المنهجية المتبعة حاليا في حساب المتأخرات بموجب المادة ١٩ من الميثاق يمكن أن تؤثر سلبا في عدد كبير من البلدان النامية، وينبغي عدم تشجيعها.

٥٠ – نعرب عن قلقنا من أن الاستدانة الداخلية من عمليات حفظ السلام لتمويل الميزانية العادية ما برحت تضع البلدان النامية المساهمة بقوات ومعدات في وضع مالي صعب لا داعي له. كما نعرب عن قلقنا إزاء التأخر وعدم الانتظام في تسديد التكاليف للبلدان النامية المساهمة بقوات ومعدات إلى مختلف عمليات حفظ السلام، العاملة منها والمصفاة. ويعود ذلك إلى عدم دفع بعض الدول الأعضاء أنصبتها المقررة.

٥١ – نؤكد من جديد على أنه ينبغي أن تحصل جميع البرامج والأنشطة المكلفة بتنفيذها الأمم المتحدة على التمويل الكافي لكفالة تنفيذها تنفيذا تاما. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تعالَج طلبات مجموعة الـ ٧٧ ومجالات اهتمامها بصورة وافية وفعالة في القرارات التي ستُتخذ أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن وضع الميزانية العادية للفترة

٢٠٠٢-٢٠٠٣، ورسم الخطوط العريضة للميزانية القادمة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وغيرها من مسائل الميزانية الأخرى ذات الصلة.

٥٢ - نعرب عن قلقنا إزاء تدني حصة البلدان النامية في نظام المشتريات لمنظومة الأمم المتحدة. ونشدد على أن مشتريات الأمم المتحدة ينبغي أن تستند إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع معاملة البلدان النامية بطريقة تفضيلية. ونشدد كذلك على أنه ينبغي أن تكون قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة.